وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري الخامس والثلاثون، العدد2 الخميس 10 نوفمبر 2022

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **الدكتور / محمود محيي الدين، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة، إقامة جناح الشباب في Cop27 تعكس إيمان الرئاسة المصرية بأهمية مشاركتهم[1].**

- أشار الدكتور / محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة، أن مؤتمر الأطراف السابع والعشرين بشرم الشيخ يشهد إقامة جناح للأطفال والشباب لأول مرة على مستوى مؤتمرات المناخ.
- وأوضح أن إقامة هذا الجناح تعكس إيمان الرئاسة المصرية للمؤتمر بأهمية مشاركة الشباب في العمل المناخي، وكذلك توعية الأطفال بأزمة المناخ وسبل التعامل معها، وأضاف أن مشاركة الشباب لابد ألا تقتصر على إبداء الرأي، بل تتسع لتشمل طرح الحلول والمشاركة في تنفيذها، مؤكداً أهمية إشراك الشباب في صناعة القرار فيما يتعلق بالعمل المناخي لأنهم الأجدر بتقرير مصيرهم ورسم مستقبلهم.
- وأفاد الدكتور / محمود محيي الدين، بأن مهمة رواد المناخ هي العمل مع الجهات والأطراف الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك الشباب، قائلاً إن هناك اهتماماً بمشاركة الشباب من جميع أنحاء العالم لمشاركة المعرفة وتبادل الآراء وحشد الجميع بلا استثناء خلف العمل المناخي.

- **الدكتور / محمود محيي الدين، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة، إطلاق مبادرة أسواق الكربون الأفريقية لتوفير التمويل اللازم للعمل المناخي[2].**

- أكد الدكتور / محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة، أن مبادرة أسواق الكربون الأفريقية نتجت عن تعاون إقليمي بين الدول الأفريقية وتساهم في توفير التمويل اللازم للعمل المناخي في مختلف دول القارة.
- وأشار إلى إن المبادرة تتماشى مع الأولويات الخمسة لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين، حيث تحرص الدول الأفريقية على التنفيذ الفعلي للمبادرة من خلال إنشاء أسواق للكربون، وتساهم أسواق الكربون في تنفيذ مختلف أبعاد العمل المناخي بما في ذلك إجراءات التخفيف والتكيف وهو ما يعني أنها تنبع من التوجه الشامل للعمل المناخي، كما تمثل المبادرة تعاوناً وتكاملاً إقليمياً فضلاً عن أنها تحقق مبدأ توطين العمل المناخي حيث تنعكس نتائجها بشكل واضح على المزارعين والشركات الصغيرة في أفريقيا، إلى جانب التأثير الفعال لأسواق الكربون في نمو الاقتصادات الأفريقية مما يوفر التمويل للعمل المناخي.
- وأفاد الدكتور / محمود محيي الدين، بأن أسواق الكربون تشهد نمواً ملحوظاً على مستوى العالم حيث نمت بنسبة 31% منذ عام 2016، كما زاد الطلب على أرصدة الكربون بنحو 50%، مشيراً إلى تزايد الطلب على أرصدة الكربون في أفريقيا، وأوضح أهمية أسواق الكربون الأفريقية حيث تدعم قدرة القارة على تمويل العمل المناخي، وتعكس تقديراً أفريقياً لقيمة هذه النوعية من الأسواق.
- ونوه الدكتور / محمود محيي الدين، إلى ضرورة تحقيق التوزيع العادل والشفافية فيما يتعلق بالعوائد الخاصة بتلك الأسواق، مشدداً على ضرورة وضع الديناميكيات الاقتصادية لأفريقيا في الاعتبار لتحقيق أقصى استفادة من تلك الأسواق التي تعد فرصة كبيرة للنمو وجذب الاستثمارات.

- **"كرستالينا جورجييفا" مديرة صندوق النقد الدولي، 3 أولويات ملحة لمؤتمر المناخ وحوافز للاستثمار في التكنولوجيا منخفضة الكربون[3].**

- أكدت كرستالينا جورجييفا مديرة صندوق النقد الدولي ضرورة إدراج حوافز للاستثمار في التكنولوجيات

---

1 https://www.youm7.com/story/2022/11/10/%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%B9%D9%83%D8%B3-%D8%A5%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9/5972522

2 https://almalnews.com/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84/

3 https://gate.ahram.org.eg/News/3805884.aspx

منخفضة الكربون والبنية التحتية الخضراء ودعم الأسر الضعيفة.

- وأشارت إلى أن هناك 3 أولويات ملحة لمؤتمر المناخ «cop27»، أهمها تزايد الآثار المدمرة الناجمة عن تغير المناخ وآثارها على البشرية ومنها الاضطرابات الاقتصادية مع الأعاصير في بنجلاديش، وسيول غير مسبوقة في باكستان، وموجات حارة في أوروبا، وحرائق غابات في أمريكا الشمالية، وجفاف أنهار في الصين، ونوبات جفاف في إفريقيا، وأوضحت إن الوضع سيزداد سوءًا إذا لم نتحرك لمواجهته، موضحة أن العلماء يتنبؤون بمزيد من الكوارث الجسيمة والاضطرابات طويلة الأجل في أنماط الطقس، إذ استمر الاحترار العالمي، مما يؤدي إلى خسارة الأرواح وتدمير سبل العيش واضطراب المجتمعات، وقد تعقبه موجات هجرة جماعية.
- وأضافت أنه من الممكن أن يتسبب عدم الوصول بالانبعاثات إلى المسار الصحيح بحلول عام 2030 في صعود الاحترار العالمي إلى مستوى لا يمكن تداركه يتجاوز الدرجتين المئويتين، والتهديد ببلوغ نقاط تحول كارثية يصبح فيها تغير المناخ مستمرا بالدفع الذاتي.
- وأكدت أن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب تحركا على 3 جبهات تشمل سياسات لا تحيد عن مسار الوصول إلى الصفر الصافي بحلول عام 2050، وتدابير قوية للتكيف مع الاحترار العالمي الذي أصبح واقعا مستقرا بالفعل، ودعم مالي وطيد لمساعدة البلدان المعرضة للمخاطر على سداد تكلفة هذه الجهود.
- وشددت على ضرورة حصر ارتفاع حرارة الجو في حدود 1,5 درجة إلى درجتين، حيث يتطلب تحقيق ذلك بحلول 2050 تخفيض الانبعاثات بمعدل 25-50% بحلول عام 2030 مقارنةً بمستويات ما قبل عام 2019، لافتة إلى أن هناك فجوة أكبر من ذلك على صعيد السياسات، موضحه ان التحليل الجديد الذي أجراه صندوق النقد الدولي لسياسات المناخ العالمية الحالية يشير إلى أنها ستحقق خفضا للانبعاثات لا يتجاوز 11%، إذ الفجوة بين هذه النسبة وما نحتاج إليه شاسعة، تعادل أكثر من خمسة أضعاف الانبعاثات السنوية الحالية التي يُصْدِرها الاتحاد الأوروبي».
- وأوضحت كرستالينا جورجييفا، أن الالتزامات المناخية الحالية لن تؤدي إلا إلى تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية بنسبة 11% بحلول 2030، موضحة أن ذلك سيتطلب مزيجا من الحوافز لدفع الشركات والأسر على إعطاء أولوية للسلع والتكنولوجيات النظيفة في كل قراراتهم، مشيرة إلى أن مزيج السياسات المثالي يتضمن تسعير الكربون، بما في ذلك تخفيض دعم الوقود الأحفوري، إلى جانب التدابير البديلة التي يمكن أن تحقق نتائج معادلة، مثل مزيج الرسوم والتخفيضات، والقواعد التنظيمية.
- وأوضحت أن من شأن التوصل إلى اتفاق بشأن الحد الأدنى الدولي لسعر الكربون أن يكون وسيلة لحشد الجهود في هذا الاتجاه، مؤكدة على كبرى البلدان المُصْدِرة للانبعاثات ضرورة أن تدفع حدا أدنى لسعر الكربون يتراوح بين 25 و75 دولارا للطن، تبعا لمستوى دخلها القومي.
- وترى كرستالينا جورجييفا أنه ينبغي أن تتضمن حزمة السياسات الكلية تدابير لتخفيض غاز الميثان، فالحد من هذه الانبعاثات بمقدار النصف على مدار العقد القادم من شأنه منع ارتفاع درجة الحرارة العالمية المتوسطة بنسبة 0,3 درجة في بحلول 2040، والمساعدة على تجنب نقاط التحول المناخي.
- وأكدت ضرورة إدراج حوافز للاستثمارات الخاصة في التكنولوجيات منخفضة الكربون والاستثمارات العامة المواتية للنمو في البنية التحتية الخضراء، ودعم الأسر الضعيفة.
- وأشارت إلى أن التحليل الجديد الذي أجراه الصندوق يتضمن توقعات مشجعة لحزمة منصفة من شأنها احتواء الاحترار العالمي في حدود درجتين، يقدر التحليل أن التكلفة الصافية للتحول إلى التكنولوجيا النظيفة، بما في ذلك الوفورات التي يحققها تجنب الاستثمارات غير الضرورية في الوقود الأحفوري، ستبلغ نحو 0,5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2030.
- وأضافت أن هذا المبلغ يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بالتكاليف المدمرة التي يسببها تغير المناخ، بينما تُصْدِر الاقتصادات الأكبر في العالم معظم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، وبينما يتعين عليها القيام بأكبر التخفيضات فيها، فإن الاقتصادات الأصغر في العالم تدفع أكبر التكاليف وتتحمل أكبر فاتورة للتكيف مع تغير المناخ.
- وأوضحت أنه في إفريقيا، يمكن أن تؤدي نوبة جفاف واحدة إلى تخفيض النمو الاقتصادي الممكن للبلد المعني بمقدار ١% في المدى المتوسط، مضيفة أن تقديرات الصندوق لنحو 50 اقتصادا ناميا ومنخفض الدخل تشير إلى تكاليف سنوية تتجاوز 1% من إجمالي الناتج المحلي من أجل التكيف مع تغير المناخ على مدار العشر سنوات المقبلة.
- وأضافت أن هذه البلدان بحاجة ماسة إلى الدعم المالي والفني الدولي لبناء الصلابة والعودة إلى مساراتها التنموية، بعد الثلاث سنوات الماضية، ستكون الأدوات المالية التي ثبتت فعاليتها مهمة أيضا في هذا الصدد مثل صناديق الاستثمار المغلقة التي تستطيع تجميع أصول الأسواق الصاعدة لتقديم نطاق واسع من المنتجات وتنويع المخاطر.
- وأشارت إنه يتعين على بنوك التنمية متعددة الأطراف أو المانحين القيام بالمزيد لتشجيع المستثمرين المؤسسيين على المشاركة، على سبيل المثال، بإتاحة المشاركة في رأس المال، التي تقتصر حاليا على نسبة بسيطة من التزاماتها.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تستعرض جهود الحكومة المصرية في تحفيز الاستثمارات الخضراء في الخطة الاستثمارية[4].**

- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريراً بشأن جهود الحكومة المصرية في تحفيز الاستثمارات الخضراء في الخطة الاستثمارية، يتضمن الاستثمارات العامة الخضراء المنفذة خلال الأربع سنوات الماضية والمستهدفة خلال العام المالي (2023/22)، ودورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، وذلك بالتزامن مع انطلاق فعاليات قمة الأمم المتحدة للمناخ (COP 27) في مدينة شرم الشيخ خلال الفترة 7-18 نوفمبر الجاري.

- وذكرت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن تغير المناخ بات من القضايا التي تشغل كافة دول العالم، وأن مصر من أوائل الدول التي استشعرت خطورة هذه القضية، وقامت بتبني خطط واضحة وقابلة للتنفيذ لمواجهة آثار التغير المناخية، من خلال تحفيز الاستثمار العام الأخضر، وتهيئة البيئة المشجعة للتحول الأخضر وتخضير خطة الدولة، لافتةً إلى إصدار أول دليل لمعايير الاستدامة البيئية، وإتاحته باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الرسمي للوزارة، بما يؤكد أن التجربة المصرية في تخضير الخطة ودمج البعد البيئي في الخطط التنموية، يمكن الاستفادة منها على المستوى الأممي.

- وأوضح الدكتور / جميل حلمي، مساعد الوزيرة لشئون متابعة خطة التنمية المستدامة، أنه تم تطبيق الاستدامة البيئية على المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، وتم اختيار قرية "فارس" بمحافظة أسوان كنموذج، مستهدف تعميمه على قرى المبادرة خلال الفترة القادمة، مشيراً إلى إعداد "دليل التجمعات الريفية الخضراء"، والذي يتضمن بشكل مُبسط المعايير والشروط الواجب توافرها حتى تكون القرية "خضراء".

- وأضاف الدكتور / جميل حلمي، أن قيمة الاستثمارات العامة الخضراء المنفذة بلغت نحو 144 مليار جنيه خلال العام المالي (2022/21) فقط، في 7 مجالات أساسية هي (النقل النظيف، تحسين البيئة، الزراعة والري، الصناعة، الإسكان، الطاقة، التعليم)، يخص مشروع "حياة كريمة" منها نسبة 16%، من خلال تنفيذ مشروعات، أهمها إنشاء وتطوير مشروعات الصرف الصحي، وتأهيل وتبطين الترع، وتوفير خدمات الغاز الطبيعي وشبكات الألياف الضوئية وغيرها.

- وأشار التقرير إلى أنه تم توجيه 144.2 مليار جنيه في قطاع النقل، خلال السنوات الأربعة الماضية (2019/18-2022/221)، لتنفيذ مشروعات منها، كهربة إشارات السكك الحديدية وتطوير الجرارات وعربات السكك الحديد، ومحطات مترو الأنفاق والقطار الكهربائي، وإنارة مطارات العاصمة وشرم الشيخ وسفنكس بلمبات الليد الموفرة، وفي قطاع الري والزراعة، تم توجيه استثمارات عامة بقيمة 39.4 مليار جنيه، خلال الأعوام الأربعة الماضية، لتنفيذ مشروعات تأهيل وتبطين الترع، وحماية الشواطئ وتطوير شبكات الري، وتغطية الترع والمصارف، وتطوير المزارع الحقلية والبستانية، ومكافحة التصحر، وإنشاء التجمعات الزراعية بشمال وجنوب سيناء، وفي قطاع تحسين البيئة، تم توجيه استثمارات 2.3 مليار جنيه خلال الأعوام الثلاثة الماضية، لتطوير منظومة المخلفات الصلبة، وفي مجال الصناعة الخضراء، تم توجيه 6.7 مليار جنيه، لإنشاء وتطوير مصانع تدوير المخلفات في (المنزلة والسنبلاوين بالدقهلية، سمسطا ببني سويف)، وإنشاء محطات الصرف الصحي ومياه الشرب، وإنشاء المناطق الصناعية بعيداً عن الكتل السكنية في (المحلة الكبرى بالغربية، وكفر الدوار بالبحيرة).

- وفي قطاع الإسكان المستدام، تم توجيه 24 مليار جنيه خلال الفترة (2019/18- 2022/21)، نتج عنها زيادة طاقة محطات تحلية المياه إلى 917 ألف م3/يوم، وطاقة محطات المعالجة الثنائية والثلاثية إلى 16.3 مليون م3/يوم، فضلاً عن تطبيق معايير البناء الأخضر على المباني الحكومية، والتي أسفرت مؤخراً عن حصول المتحف المصري الكبير على الشهادة الذهبية للبناء الأخضر والاستدامة، وفقاً لنظام الهرم الأخضر المصري. وفي قطاع الطاقة النظيفة، تم توجيه حوالي 2 مليار جنيه خلال الأربع سنوات السابقة، لإنشاء محطة الرياح بخليج السويس، ومحطة كهرباء باستخدام الخلايا الفوتوفولطية بالزعفرانة والغردقة، بقدرة إجمالية 320 ميجاوات، والبدء في إجراءات إنشاء مصنع لإنتاج 1000 طن من الأمونيا الخضراء بعتاقة، وتحويل أكثر من 3 آلاف مخبز للعمل بالغاز الطبيعي.

- وفي مجال التعليم المستدام، تم توجيه 1.1 مليار جنيه خلال عامي (2020/19 – 2021/20)، وزيادة نسبة تغطية الجامعات التكنولوجية على مستوى المحافظات من 11% إلى 33% حالياً، ونتج عنها إدراج 9 جامعات حكومية ضمن تصنيف (UI Green Merric)، الصادر عن جامعة إندونيسيا، هي (القاهرة، عين شمس، كفر الشيخ، جنوب الوادي، طنطا، الإسكندرية، بنها، سوهاج، دمياط). وتطرق التقرير إلى الاستثمارات العامة الخضراء المستهدفة في العام المالي (2023/22)، مشيراً إلى أنها تمثل 40% من جملة الاستثمارات العامة، وتتركز في مجالات (النقل بنسبة 63%، الإسكان بنسبة 17%، الزراعة والري بنسبة 6%، الطاقة بنسبة 6%، الاتصالات بنسبة 3%، تحسين البيئة بنسبة 2%، التعليم والصناعة والسياحة بنسبة 3%).وحول دور

[4] https://mped.gov.eg/singlenews?id=2528&lang=ar

الاستثمارات العامة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، أوضح التقرير أن 78% من استثمارات عام (2023/22)، موجهة للتخفيف من آثار التغير المناخية، و22% موجهة لمشروعات التكيف مع آثار هذه التغيرات.

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تصدر تقريرًا حول مستهدفات قطاع الصناعة التحويلية بخطة العام المالي الحالي 2023/22.[5]**

- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريرًا حول مستهدفات واستثمارات قطاع الصناعة التحويلية بخطة العام المالي الحالي 2023/22.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة التحويليّة حيث يحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى، من حيث المُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بحِصّة لا تقِل عن 16%، علاوة على توظيفه نسبة من القوى العاملة تربو على 15% من الإجمالي، وكذلك تتعاظم مُساهمة القطاع في النشاط التصديري بنسبة تصل إلى 85% من إجمالي الصادرات السلعيّة غير البترولية، مما يُؤهّله لتبادُل المركز الأول مع تحويلات المصريين العاملين بالخارج في قائمة المصادر الرئيسة المُولّدة للنقد الأجنبي، موضحة أنه وفقًا لاستراتيجيّة التنمية المُستدامة "رؤية مصر 2030"، تتمثّل الرؤية المُستقبليّة لقطاع الصناعة في أن تكون التنمية الصناعيّة هي قاطرة التنمية الاقتصاديّة الاحتوائيّة والمُستدامة في مصر، والتي تُلبّي الطلب المحلي وتُدعّم نمو الصادرات لتُصبِح مصر لاعبًا فاعلًا في الاقتصاد العالمي، وقادرة على التكيّف مع المُتغيّرات العالميّة.
- وحول المُستهدفات الرئيسة لخِطّة عام 2023/22 أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أنه من المُقدّر أن يرتفع الإنتاج الصناعي شاملًا تكرير البترول من نحو 2984.7 مليار جنيه إلى نحو 3405.3 مليار جنيه مُحقّقًا مُعدّل نمو قدره 14.1%، كما انه من المُقدّر أن يصل الناتج الصناعي خلال عام 2023/22 إلى نحو 1357.9 مليار جنيه، مُقارنة بنحو 1176.8 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة 15.4%.
- وأشارت إلى أن الخطة تستهدف توجيه استثمارات قدرُها حوالي 93.5 مليار جنيه لقطاع الصناعات التحويليّة، بنسبة زيادة 6.1% عن الاستثمارات المُناظِرة في العام السابق، وتستحوذ الصناعات التحويليّة غير البترولية على نحو 80% من جُملة استثمارات القطاع (74.1 مليار جنيه)، بينما تحتل الصناعات التحويليّة البترولية على النسبة المُتبقيّة 20% (19.4 مليار جنيه).
- وأشار تقرير وزارة التخطيط إلى البرامج الرئيسة لخِطّة عام 2023/22 حيث ترتكز خِطّة وزارة التجارة والصناعة على تنفيذ أربعة برامج عمل رئيسة، مُمثّلة في برنامج تحفيز الاستثمار الصناعي وتعميق التصنيع المحلي ويرتكز البرنامج على تحسين بيئة الأعمال الصناعيّة من خلال تنفيذ مُبادرة الـ100 إجراء لتحفيز القطاع الصناعي، والتوجّه نحو التحوّل الرقمي في تقديم الخدمات وتيسير إجراءات إصدار التراخيص الصناعيّة، وإقامة التجمّعات الصناعيّة المُوجّهة لإحلال الواردات، والعمل على تطوير ورفع كفاءة تشغيل المناطق الصناعيّة القائمة بمُحافظات الصعيد، بالإضافة إلى دعم الصناعة الخضراء وتشجيع التحوّل إلى الصناعة المُستدامة القائمة على ترشيد الموارد وضمان كفاءة استخدامها، والعمل على نقل وتوطين التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الصناعة الخضراء، وتطوير وتهيئة البنية التحتيّة لعددٍ من المُجمّعات الصناعيّة المُتخصّصة كثيفة العمالة (المحلة الكُبرى – كفر الدوّار – مُرغم)، إلى جانب برنامج تحسين تنافسية القطاع الصناعي ويهدف إلى زيادة جوّدة المُنتجات الصناعيّة، وتنمية قُدرتها على المُنافسة في السوقين المحلي والخارجي بما يتضمّنه ذلك من تطوير منظومة المُواصفات والجودة ونُظُم الفحص والاختبارات، فضلًا عن العمل على تأهيل المنشآت للحصول على شهادات الجودة، والقيام بمهام الرقابة الصناعية وعلى مُستلزمات الإنتاج الصناعيّة والخدميّة، وتوفير خدمات الدعم الفني وبناء قُدرات المُنشآت الصناعيّة وتحديث الصناعة.
- وفيما يتعلق ببرنامج تنمية الصادرات أوضح التقرير أنه يهدف إلى تعزيز تواجُد المُنتجات المصريّة في الأسواق الخارجيّة، وزيادة قُدرتها على المُنافسة من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات والخدمات إلى مُجتمع المُصدّرين منها تنمية سياسات التجارة الخارجيّة وإزالة المُعوّقات التي تُواجه الصادرات المصريّة في الأسواق الخارجيّة، حماية الصناعة الوطنيّة من المُمارسات الضارة في التجارة الخارجيّة، وتطوير منظومة المُساندة التصديريّة وربطها بمجموعة من المعايير، علاوة على تحسين منظومة الرقابة على الصادرات والواردات من خلال تطوير معامل الاختبارات في الموانئ وتيسير الإجراءات، فضلا عن التوجّه نحو الأسواق المُستهدفة التي تتضمّن فُرص تصديريّة واعدة. وتناول التقرير برنامج تنمية مهارات العاملين بالقطاع الصناعي حيث يهدف إلى تنمية مهارات العاملين بالقطاع الصناعي وتطوير منظومة التدريب الصناعي وبناء شراكات محليّة ودوليّة لرفع كفاءة العنصر البشري طبقًا للمعايير الدوليّة، وذلك من خلال الخدمات التي تُقدّمها مُؤسّسات التدريب، مثل مصلحة الكفاية الإنتاجيّة ومعهد التبين للصناعات المعدنيّة، لتحقيق التنمية الصناعيّة، وتدريب الشباب على مُمارسة العمل الفني من خلال المراكز المُنتشرة لمصلحة الكفاية الإنتاجيّة والتي تُغطي عدد من القطاعات الصناعيّة الهامة، كما يرتكز عمل معهد التبين على توفير التعليم والتدريب التخصّصي لمرحلة ما بعد الجامعي للعاملين في قطاع الصناعات المعدنيّة والتعدينيّة والهندسيّة.

[5] https://mped.gov.eg/singlenews?id=2522&lang=ar

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تصدر تقريرًا حول مستهدفات قطاع قناة السويس بخطة العام المالي الحالي 2023/22[6].**

- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريرًا حول مستهدفات واستثمارات قطاع قناة السويس بخطة العام المالي الحالي 2023/22.
- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن قناة السويس تُسهم في استيعاب حركة التجارة المُتنامية واستقبال الناقلات الضخمة والسفن العملاقة. حيث يمر من خلالها نحو 10% من إجمالي حركة التجارة العالمية، وما يُقارب 25% من إجمالي حركة البضائع المُحْوّاه عالميًا، و100% تقريبًا من إجمالي تجارة الحاويات المنقولة بحرًا من بين آسيا وأوروبا، ويرجع هذا النشاط المحوري لقناة السويس لكونها أقصر طريق ربط بين الشرق والغرب وأرخصها، حيث تُحقّق للسفن العابرة وفرًا في الوقت والمسافة، وبالتالي خفضًا في الوقود وتكلفة التشغيل مما يُضفي على القناة ميزة تنافسية تجاه الممرات الملاحية البديلة الأخرى، وعلى صعيد الاقتصاد الوطني، تُعد قناة السويس أحد المصادر الرئيسة لتوليد النقد الأجنبي حيث تُولّد إيرادًا سنويًا يُناهز 6 مليار دولار، موضحة أن استثمارات هيئة قناة السويس تقدر بنحو 13.1 مليار جنيه في خطة عام 2023/22.
- وأشار تقرير وزارة التخطيط إلى مُستهدفات قطاع قناة السويس بخطة عام 2023/22 والمتمثلة في زيادة الإنتاج من 103.9 مليار جنيه عام 2022/21 إلى 120.3 مليار جنيه عام 2023/22، بنسبة زيادة 15.8%، إلى جانب زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس بنسبة 7% ليرتفع الناتج من 100.5 مليار جنيه عام 2021/20 إلى 107.6 مليار جنيه في عام الخطة، وكذلك زيادة الناتج إلى ما يعادل 118.4 مليار جنيه، بنسبة زيادة 17.8% عن العام السابق.
- وفيما يخُص توقّعات الحركة والإيرادات المُتوقّعة من رسوم المرور وخدمات قناة السويس خلال عام الخطة، أوضح التقرير أنه قد تم تقدير الحركة العابرة بنحو 23.7 ألف سفينة بحمولة صافية تُقارب 1487 مليون طن، وهي تقديرات تعكّس في مُجملِها تطوّرات مُرتقبة ملموسة بنسب زيادة 10% في أعداد السفن و15% في الحمولة والإيرادات بفرض استمرارية تعافي حركة التجارة والملاحة العالمية، وبخاصة من الشرق والغرب عبر قناة السويس وتحوّل دول أوروبا لاستيراد البضائع من مناطق أخرى غير منطقة البحر الأسود، وبخاصة الزيت الخام والغاز الطبيعي المُسال من منطقة الخليج العربي .
- وأشار التقرير إلى مُؤشرات أداء قناة السويس حيث نجحت مصر في درء مخاطر تبِعات جائحة فيروس كورونا حيث ظلت كافة مُؤشّرات الأداء تعكّس صورة إيجابية بعد وقوع الجائحة في مطلع عام 2020 واستمرارها على مدار عام 2021، وامتداد الشهور الأولى لعام 2022، فوفقًا لإحصاءات هيئة قناة السويس، لم يتأثّر نشاط القناة بدرجة محسوسة في العام الأول للجائحة (2020)، حيث استقرت أعداد السفن العابرة عند 19 ألف سفينة مُقارنة بالعام السابق، مع تراجُع طفيف في الحمولات الصافية بنسبة تقل عن 0.8%، ولتبقى الإيرادات المُحقّقة في حدود 5.6 مليار دولار، وخلال عام 2021، أظهرت مُؤشّرات الأداء تحسّنًا ملحوظًا، بزيادة أعداد السفن العابرة بنحو 10%، والحمولة الصافية بنسبة 8.6% والإيرادات المُناظرة بنسبة 12.5%.
- ولفت التقرير إلى نجاح قناة السويس في تحقيق مُعدّلات نمو فاقت مُعدّلات نمو التجارة العالمية، حيث سجّلت الحركة العابرة عبر القناة نموًا قدره 8.5% مُقابل 3.7% فقط للتجارة العالمية خلال عام 2021 وفقًا لتقرير بيت الخبرة Clarksons، وكذلك ارتفع حجم تجارة الحاويات المارة بالقناة بنحو 7.2% مُقابل 6% لتجارة الحاويات عالميًا خلال العام ذاته. وبالمثل، بلغت نسبة الزيادة في حجم تجارة البضائع الصب المارة عبر القناة 19.5% مُقابل 4.1% عالميًا، ولقد تحقّقت هذه النتائج الإيجابية بالنسبة لكافة أنواع النقليّات، ومنها سفن الحاويات والصب وناقلات الغاز الطبيعي المُسال.
- وأضاف التقرير أن ذلك الأداء المُتميّز يرجع لما تحظى به قناة السويس من مكانة عالمية، فضلًا عن الجهود المُتواصلة للهيئة في تنفيذ مشروعات التوسعة للقناة وأعمال التطوير للأرصفة والمعديّات والمراسي وغيرها من الأصول الثابتة، من أوناش ولوادر وخلافه، علاوة على انتهاج القناة لاستراتيجيّات تسويقية فاعِلة ولسياسات سعرية مرنة من شأنها تعظيم المردود الاقتصادي للقناة، وقد تجلى ذلك في زيادة حصيلة الإيرادات المُحقّقة بنسبة 15.1% مُسجّلة 545.5 مليون دولار (غير شاملة الخدمات الملاحية) خلال شهر فبراير 2022 مُقابل 474.1 مليون دولار خلال الشهر ذاته من العام الماضي بفارق 71.4 مليون دولار.
- وأوضح التقرير أن إيرادات قناة السويس لم تتأثّر سلبًا بتبِعات الأزمة الروسية/ الأوكرانية والتي نشبت في 24 فبراير 2022، حيث تُفيد مُؤشّرات شهري فبراير ومارس تنامي المُتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس في ظل تزايُد الحركة الملاحيّة، وتحوّل دول أوروبا لاستيراد البضائع من مناطق أخرى غير منطقة البحر الأسود، وبخاصة الزيت الخام والغاز الطبيعي المُسال من منطقة الخليج العربي، فضلًا عن الوفورات المُحقّقة للناقلات عند المرور عبر قناة السويس بدلًا من المسارات الأخرى التي تستغرق مدى زمني أطول وتكلفة أعلى في ظل تخطي سعر الزيت الخام حاجز 100 دولار/برميل، وقد سجلت الإيرادات نحو 546 مليون دولار في شهر فبراير 2022 وهو الأعلى مُقارنة بالشهر ذاته في الأعوام السابقة، وبنسبة زيادة تُناهز 17% قياسًا بشهر

[6] https://mped.gov.eg/singlenews?id=2524&lang=ar

فبراير 2021، كما ارتفعت الإيرادات في شهر مارس إلى 601 مليون دولار بالمُقارنة بنحو 470 مليون دولار في شهر مارس عام 2021 بنسبة زيادة 27.9%. ومن المُتوقّع تواصُل تحسّن الإيرادات في الربع الرابع المُتبقي من العام المالي 2022/21، لتُدور حول 600 مليون دولار شهريًا، بنسبة زيادة تربو على 22% في المتوسط بالمُقارنة بالربع المُناظر من العام المالي السابق.

- **وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تشارك في حدث رفيع المستوى تحت عنوان "آليات مواجهة تداعيات تغير المناخ من خلال برنامج الاستجابة للأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية"[7].**

- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال الحدث رفيع المستوى تحت عنوان "آليات مواجهة تداعيات تغير المناخ من خلال برنامج الاستجابة للأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي التنمية"، والمنعقد ضمن فعاليات الدورة الـ27 من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ عام 2022، COP27، إلى أن هذا الحدث يمثل فرصة ممتازة لتسليط الضوء على دور برنامج الاستجابة للأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مواجهة التحديات المتشابكة لتغير المناخ والتي تهدد الأمن الغذائي، لا سيما في ضوء تبعات الأزمة بين روسيا وأوكرانيا على توافر الحبوب والسلع الغذائية وأسعارها، وكذا تداعيات جائحة كوفيد 19، على النمو الاقتصادي والدخل ومعدلات الفقر وجهود التنمية المستدامة في جميع الدول الأعضاء في مجموعة البنك.

- وأشارت الدكتورة هالة السعيد، أيضاً إلى المشروع القومي للتنمية الريفية، "حياة كريمة"، الذي أطلقته الحكومة المصرية لتنمية المجتمعات الريفية المصرية المستدامة بمساهمة الأطراف المعنية الشريكة، مؤكدة أن إطلاق مبادرة حياة كريمة في عام 2021 قد جاء كاستجابة ملموسة من الحكومة المصرية للتحديات التي تواجه الأمن الغذائي، والتي تفاقمت بسبب التغيرات المناخية، في تعهد من الدولة بالسعي الدائم لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة.

- وأوضحت أن مبادرة "حياة كريمة" تهدف إلى تحسين نوعية الحياة في أكثر المجتمعات الريفية احتياجاً، وذلك في إطار مستهدفات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، من خلال العمل على خفض معدلات الفقر والبطالة متعددة الأبعاد، مضيفه أنها تهدف كذلك لتحويل أكثر من 4500 قرية مصرية إلى مجتمعات ريفية مستدامة.

- وأضافت السعيد أن المبادرة أحدثت آثارًا إيجابية كبيرة، مما أدى إلى انخفاض معدلات الفقر في القرى المستهدفة من خلال اتاحة الخدمات الأساسية كالغاز الطبيعي، والخدمات التعليمية ، وخدمات الصرف الصحي، بالإضافة إلى تحسين التغطية الصحية للقرى المستهدفة، لافته إلى إدراج المبادرة على منصات الأمم المتحدة كأحد أفضل الممارسات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، لما لها من أثر إيجابي في الحد من معدلات الفقر، فضلًا عن كونها أكبر مبادرة تنموية وأكثرها ابتكارًا في العالم ، وتخدم أكثر من 58 مليون مواطن مصري، بتمويل يزيد عن 50 مليار دولار على مدار 3 سنوات.

- وأوضحت أن أكثر من 25٪ من الاستثمارات العامة المخصصة للمرحلة الأولى للمبادرة من المشروعات الخضراء، مما يجعل مبادرة "حياة كريمة" من أفضل المبادرات العالمية في مجال تخضير خطط التنمية، حيث تعد أكبر مشروع إنمائي إنساني في التاريخ الحديث.

- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إطلاق الحكومة المصرية "مبادرة القرية الخضراء" والتي تهدف إلى إعادة تأهيل قرى مبادرة " حياة كريمة "لتتوافق مع أحدث المعايير البيئية العالمية، مؤكده التزام الحكومة المصرية بتعزيز الحماية الاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال المزيد من التوسعات في المشروعات الزراعية الوطنية، وكذا توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية العديدة من خلال زيادة عدد المستفيدين، بما في ذلك برامجي "تكافل وكرامة" و "تمويل".

- و حول المبادرة المصرية "حياة كريمة في أفريقيا" التي سيتم إطلاقها خلال COP27، أشارت الدكتورة / هالة السعيد إلى إن الغرض الرئيسي منها هو تحسين نوعية الحياة لجميع سكان القارة الأفريقية الذين يعيشون في المناطق والمجتمعات الريفية، فضلًا عن كونها تهدف إلى تعزيز تنفيذ أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، ودعم جهود الدول الأفريقية لتنفيذ المساهمات المنوطة بهم، وذلك من خلال دمج العمل المناخي في التنمية الريفية المستدامة، مؤكده ضرورة وجود علاقة تربط بين التكيف والمرونة والتخفيف والوصول إلى الحلول المبتكرة، لتحسين نوعية حياة المجتمعات الريفية في أفريقيا، وتزويدها بالخدمات الأساسية ، والوظائف الخضراء الصديقة للبيئة، واتاحة الفرص الاقتصادية الأخرى ، والقضاء على الفقر.

- وأوضحت أن الدول الأفريقية ستتعاون فيما بينها مع مختلف الأطراف المعنية والجهات الشريكة، لتحسين نوعية الحياة في 30٪ من القرى والمناطق الريفية الأكثر فقرًا في القارة بحلول عام 2030، بطريقة تراعي الأبعاد البيئية المرتبطة بالتغيرات المناخية، وأضافت أن المبادرة ستتميز بهيكل إداري بسيط وفعال لتجنب الازدواجية والبيروقراطية، موضحه أن المبادرة سيتم إطلاقها السبت الموافق 12 نوفمبر 2022 على هامش "يوم الزراعة والتكيف"، بحضور قادة وممثلي مختلف الدول الأفريقية والأطراف الشريكة كأعضاء وأصدقاء للمبادرة.

[7] https://mped.gov.eg/singlenews?id=2531&lang=ar

- وفيما يتعلق بـ "المعمل المصري لقياس الأثر " بالتعاون مع J-PAL لتقييم البرامج الحكومية الواعدة والمبتكرة، أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن المعمل يمثل جزءًا لا يتجزأ من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وتتمثل رؤيته في بناء ثقافة استخدام الأدلة في صنع القرار داخل الحكومة المصرية، ووضع أدلة على قضايا السياسة ذات الأولوية التي حددتها الحكومة، وتوسيع نطاق البرامج الفعالة القائمة على الأدلة.
- واستعرضت الدكتورة / هالة السعيد، المجالات الرئيسية الثلاث التي يتناولها لمكافحة الفقر والمتمثلة في الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر، التوظيف وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تمكين المرأة وتنمية الأسرة، وأوضحت أنه استجابة للتحديات التي يتعرض لها العالم، نفذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات والسياسات في مختلف القطاعات، مشيرة إلى القيام بزيادة سعة التخزين من السلع الغذائية بالإضافة إلى تمويل زيادة الاحتياطيات الاستراتيجية، وعقد المزيد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف واتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وذلك فيما يخص قطاع التجارة والاحتياطيات الاستراتيجية، إلى جانب القيام بتصميم وإطلاق سياسات على جانب الطلب، لافته إلى دعم المواد الغذائية، وتقديم 282 مليار جنيه مصري في 2022-2023 لدعم الخبز ودعم الغذاء والمعاشات.
- وحول الإجراءات المتخذة في مجال برامج الحماية الاجتماعية، أشارت الدكتورة / هالة السعيد إلى زيادة تغطية برنامجي تكافل وكرامة بزيادة 5 مليون أسرة عام 2022، فضلًا عن برنامج دعم الإسكان الاجتماعي، وبرامج الرعاية الصحية، ومبادرة حياة كريمة، بالإضافة إلى تبني سياسات شاملة لتطوير قطاعات الزراعة والتصنيع الغذائي والتنمية الريفية، موضحه أن المعمل المصري لقياس الأثر سيهدف إلى تقييم وتطوير البرامج الحكومية الواعدة والمبتكرة، وعلى رأسها تكافل وكرامة، والبرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، الذي تم إطلاقه في أبريل 2021، وتقييم تأثير تلك البرامج على تقليل معجلات الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

- **السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مصر تهدف لتقديم برامج للتحول إلى الاقتصاد الأخضر[8].**

- أشار السيد الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، إلى إن مصر تهدف لتقديم برامج للتحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- وأضاف خلال جلسة "تمويل المناخ في عصر الأزمات المتعددة"، خلال فعالية يوم التمويل ضمن الدورة الـ 27 لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "كوب 27" في مدينة شرم الشيخ- أن تجمع الوزراء ورؤساء المنظمات الدولية وقادة مؤسسات القطاع الخاص، في "يوم التمويل" يعد دليلًا على التناغم بين المؤسسات وبين القضايا التي تؤثر على المجتمع بصفة خاصة الدول النامية وتوفير الموارد اللازمة للحكومات التي تلعب دورًا كبيرًا لأحداث برامج التكيف والتخفيف.
- وأكد أن التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية يتم بشكل متسق ومتناغم وهذا هو أكثر طريق لنجاح الجهود الخاصة بمواجهة التغير المناخي.
- وأضاف السيد الدكتور / مصطفى مدبولي أن يوم التمويل لديه أهمية خاصة حيث أن مصر باعتبارها رئيسًا للمؤتمر تهدف إلى تقديم دفعة وتنظيم العديد من البرامج والاجتماعات التي تشمل مناقشات مرتبطة ببرامج ومبادرات التمويل والتي تسعى إلى التحول للاقتصاد الأخضر، لافتًا إلى أن ذلك يشمل التوجهات الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن وضع أولويات لمنفعة ورفاه البشر حول العالم.
- وأشار إلى إننا أيضًا ندرك أن هذه الجهود يجب أن تضيف أعباء إضافية على المواطنين بصفة خاصة في الدول النامية، حيث إن هؤلاء المواطنين لا يستطيعون تحمل كلفة التغيير المناخي.
- وأضاف أن عالمنا يشهد سلاسل من الأزمات المتعاقبة منذ عام 2019 منها تفشي جائحة فيروس كورونا وتبعاتها والأزمة المالية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا، والضرر الذي أصاب سلاسل الإمداد للطاقة والغذاء، وكذلك الانخفاض في النمو الاقتصادي، ما زاد من الأعباء على البشرية، ما يتطلب نوعًا من التضامن العالمي الذي يعلي شأن الإنسانية.
- وأوضح أن وزارة المالية المصرية تتعاون مع كافة الشركاء لتقديم المبادرات التي تهدف إلى تسهيل هذه الأمور الخاصة بالتغير المناخي وتقليل تكلفته على المواطنين اعتمادًا على نتائج جلاسكو وبصفة خاصة فيما يتعلق بتمويل التكيف الذي نأمل في أن يتم ترجمته إلى التزامات جادة يتم تقديمها من خلال جميع المشاركين وتقديم موارد إضافية تسهم في دعم الدول النامية.
- وأضاف السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، أن لقد أصبح من الواضح أن مستقبل الاقتصادي لكوكبنا يواجه خطرًا شديدًا إذا لم تستطع أن تتعامل كل الاقتصاديات بشكل متناغم مع التغيرات التي نشهدها في المناخ، مؤكدًا أن زيادة الموارد المالية أمر مطلوب بشكل كبير لمواجهة التغير المناخي لأن الأمر قد يتعاظم إذا لم يكن هناك سياسات خاصة بمعالجة أزمة المناخ.
- وأضاف أن الجهود التي بذلت عبر السنوات والوعود التي قدمت والآليات لم تكن كافية كمًا أو كيفًا، وهذا يشمل

[8] https://www.alborsaanews.com/2022/11/09/1596075

التعهدات التي تم تقديمها والتي تحتاج لتكون مرتبطة بشكل أكبر بالتمويل الخاص بالتكيف مع أزمة المناخ.

- وأشار إلى الدول الإفريقية بشكل خاص تواجه تحديات ضخمة في هذه المنطقة وبصفة خاصة الأزمة المالية القائمة، مضيفًا أن الأسواق العالمية تحاول أن تحدث نوعًا من الاندماج أو التركيبة الخاصة بتلك الاقتصاديات وحمايتها من التغير المناخي.
- وأكد أن التمويل هو الركيزة الأساسية لتنفيذ الالتزام والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وفي خضم الأزمة الاقتصادية الحالية يجب أن نوجد الحلول لمواجهة تلك القضايا ويشمل ذلك إيجاد توازن بين التكيف والتخفيف.

- **المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، مصر تعزز من جهود التصدي للتغير المناخي وتحقيق استدامة الطاقة[9].**

- أشار تقرير صادر عن المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، إلى أن قد وضعت الدولة المصرية خارطة طريق تمضي من خلالها في مسارات متوازية للتعامل مع تلك التحديات، خاصة فيما يتعلق بالتوسع في مشروعات الاقتصاد الأخضر وتنمية وتنويع مصادر الطاقة المتجددة وتعظيم قيمتها، باعتبارها أحد الملاذات الآمنة لتقويض مسببات التغير المناخي وتخفيف العبء الاقتصادي المترتب على استخدامات مصادر الطاقة التقليدية، بالإضافة إلى التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص والشركاء الدوليين في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة، والعمل على توفير التكنولوجيا اللازمة في هذا المجال، مما يؤهلها لأن تصبح واحدة من أكبر منتجي الطاقة النظيفة، وذلك في وقت تتطلع فيه مصر إلى توحيد جهود دول العالم في قمة المناخ (COP 27) بمدينة شرم الشيخ من أجل صياغة رؤية مشتركة لمجابهة التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية.
- وركز التقرير على جهود مصر للتوسع في الاعتماد على الطاقة المتجددة، موضحاً أن استراتيجية الطاقة المستدامة لعام 2035 تهدف الى زيادة مساهمة نسبة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكهربائية، حيث من المقرر أن يصل إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة إلى 42% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة عام 2035، مقارنة بـ 20% عام 2022.
- واستعرض التقرير مصادر إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة (الحالية والمستهدفة)، لتشمل الطاقة الشمسية بنسبة 2% عام 2022، في حين يستهدف وصولها إلى 26% عام 2035، وطاقة الرياح بنسبة 12% عام 2022، بينما من المستهدف بلوغها 14% عام 2035، أما الطاقة المائية فمن المقرر أن تبلغ 2% عام 2035، مقابل 6% عام 2022.
- وذكر التقرير أن الطاقة المولدة من مصادر الطاقة المتجددة (شمسي –رياح) زادت نحو 7 أضعاف منذ عام 2015/2014 (ألف ج.و.س)، حيث بلغت 10.4 عام 2022/2021، مقابل 10.2 عام 2021/2020، و8.7 عام 2020/2019، و4.5 عام 2019/2018، و2.9 عام 2018/2017، و2.8 عام 2017/2016، و2.2 عام 2016/2015، و1.4 عام 2015/2014.
- وأوضح التقرير أن إجمالي القدرات المركبة من الطاقة المتجددة (شمسي – مائي – رياح) بلغ نحو 7000 ميجاوات، ففيما يتعلق بمشروعات طاقة الرياح تبلغ طاقة المشروعات المنفذة 1635 ميجاوات، حيث أنتج جبل الزيت 580 ميجاوات، والزعفرانة 545 ميجاوات، ورأس غارب 260 ميجاوات، وغرب بكر 250 ميجاوات، بجانب مشروعات تحت التنفيذ بخليج السويس بطاقة 250 ميجاوات، فضلاً عن مشروعات تحت التطوير بخليج السويس قطاع خاص بقدرة 2800 ميجاوات.
- ورصد التقرير أبرز الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، مبيناً أن مصر بيئة جاذبة للاستثمار في هذا المجال، حيث من المستهدف إجراء شركة أكواباور السعودية القياسات الخاصة بمشروع طاقة الرياح الذي ترغب الشركة في تنفيذه في مصر، بقدرة 10 جيجاوات، كما تقوم مجموعة النويس الإماراتية بشراء الطاقة من مشروع محطة طاقة شمسية بمنطقة كوم أمبو بأسوان بقدرة 500 م.وات، علاوة على شراء الشركة ذاتها الطاقة من محطة طاقة الرياح بمنطقة خليج السويس بقدرة 500 م.وات.
- يأتي هذا فيما تشمل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم أيضاً، شراء شركة ليكيلا الإنجليزية الطاقة من مزرعة الرياح بمنطقة خليج السويس بقدرة 250 م.وات، وكذلك تقديم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية نحو 1.3 مليار دولار لتعزيز عمليات التحول الأخضر والتخلص من محطات الطاقة القديمة والمساهمة في مشروع جديد لطاقة الرياح والطاقة الشمسية، بجانب ضخ 114 مليون دولار من قبل شركة أكواباور السعودية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالمشاركة مع جهات التمويل الدولية لتطوير محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية، والتى ستضيف طاقة توليد 200 ميجاوات.

[9] https://www.sis.gov.eg/Story/245814/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81..-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%89-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9?lang=ar

- ويشير الإنفوجراف من 1 إلى 11، إلى جهود مصر في تعزيز التصدي للتغير المناخي وتحقيق استدامة الطاقة:

4 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مشروعات إنتاج الوقود الأخضر
الهدف
إقامة منشآت ومجمعات صناعية لإنتاج الوقود الأخضر واستخدامه فى أغراض تموين السفن أو التصدير للأسواق الخارجية
16 مذكرة تفاهم جديدة
لمشروعات تم توقيعها داخل المنطقة الصناعية فى العين السخنة ومنطقة شرق بورسعيد
استثمارات متوقعة
أكثر من 20 مليار دولار
أبرز مذكرات التفاهم
شركة "FFI Fortescue Future Industries" الأسترالية
أكثر من 2 مليون طن سنوياً من الأمونيا الخضراء مستهدف إنتاجها
مجموعة ACME الهندية
2.2 مليون طن سنوياً وقود أخضر مستهدف إنتاجه
شركة سكاتك النرويجية
من مليون إلى 3 مليون طن سنويًا من الأمونيا الخضراء مستهدف إنتاجها
شركة H2 Industries الألمانية (منطقة شرق بورسعيد الصناعية)
مستهدف إنشاء أول محطة تحويل المخلفات إلى هيدروجين أخضر بطاقة إنتاجية 300 ألف طن سنوياً
شركة الفنار السعودية
500 ألف طن سنوياً من الوقود الخضراء مستهدف إنتاجه
شركة "جلوبال إك" البريطانية
نحو 2 مليون طن سنوياً الهيدروجين الأخضر مستهدف إنتاجه
المصدر: المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

5 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مصر تعلن عن الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر فى فعاليات مؤتمر COP27
العوائد المستهدفة من الاستراتيجية
تقليل انبعاثات الكربون
المساهمة فى تخفيض واردات مصر من المواد البترولية
أكثر من 100 ألف وظيفة جديدة سيتم إتاحتها
من 10-18 مليار دولار زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام 2025
جارى إعداد الاستراتيجية، والتى تستهدف استفادة مصر من القدرات التنافسية لها للوصول إلى 8% من السوق العالمية للهيدروجين
2.7 دولار/ كجم
1.7 دولار/ كجم
2025
2050
مصر لديها القدرة على إنتاج الهيدروجين الأخضر بأقل تكلفة فى العالم
أبرز شركاء التعاون فى الاستراتيجية
الاتحاد العربى للتنمية المستدامة والبيئة
البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية EBRD
المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

6 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مشروعات الربط الكهربائى مع دول الجوار تساهم فى سد احتياجاتها من الطاقة
أفريقيا 4.4%
آسيا & أوقيانوسيا 10.9%
أخرى 21.9%
أوروبا 62.8%
قارة أوربا هى الأكثر استيراداً للكهرباء عام 2019 (*)
نسب واردات الكهرباء من إجمالى واردات العالم
أفريقيا 3.2%
أوروبا 14.2%
أخرى 33.4%
آسيا & المحيط الهادى 49.2%
القارتان الأفريقية والأوروبية ضمن أقل القارات ومناطق العالم إنتاجاً للكهرباء حول العالم لعام 2021
نسب الطاقة الكهربائية المولدة من إجمالى إنتاج العالم
الربط الكهربائى مع دول أفريقيا
الربط الكهربائى بين مصر والسودان، 300 ميجاوات قدرة خط الربط المستهدفة
الربط الكهربائى بين مصر وليبيا، 2000 ميجاوات قدرة خط الربط المستهدفة
الربط الكهربائى مع دول آسيا
الربط الكهربائى بين مصر والسعودية 3000 ميجاوات قدرة خط الربط المستهدفة
الربط الكهربائى بين مصر والأردن 2000 ميجاوات قدرة خط الربط المستهدفة
الربط الكهربائى مع دول أوروبا
الربط الكهربائى بين مصر وقبرص واليونان 3000 ميجا وات، قدرة خط الربط المستهدفة
* وفقاً لأحدث بيانات متاحة
المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة - بريتش بتروليوم - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (eia)

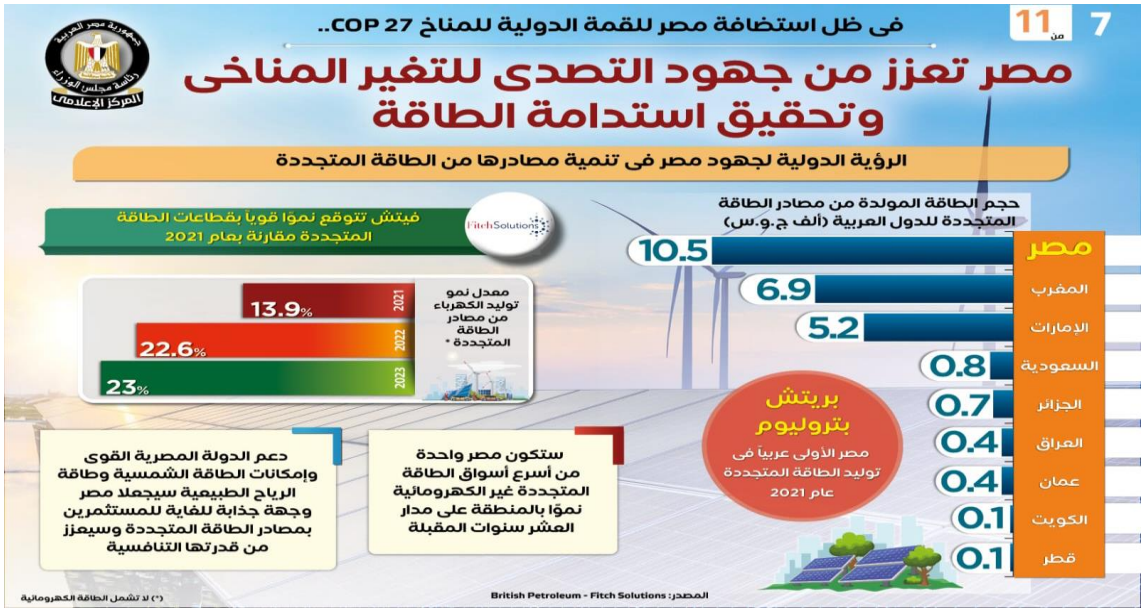
7 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
الرؤية الدولية لجهود مصر فى تنمية مصادرها من الطاقة المتجددة
حجم الطاقة المولدة من مصادر الطاقة المتجددة للدول العربية (ألف ج.و.س)
مصر 10.5
المغرب 6.9
الإمارات 5.2
السعودية 0.8
الجزائر 0.7
العراق 0.4
عمان 0.4
الكويت 0.1
قطر 0.1
فيتش تتوقع نموًا قويًا بقطاعات الطاقة المتجددة مقارنة بعام 2021
Fitch Solutions
معدل نمو توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة *
2021 13.9%
2022 22.6%
2023 23%
بريتش بتروليوم
مصر الأولى عربياً فى توليد الطاقة المتجددة عام 2021
ستكون مصر واحدة من أسرع أسواق الطاقة المتجددة غير الكهرومائية نموًا بالمنطقة على مدار العشر سنوات المقبلة
دعم الدولة المصرية القوى وإمكانات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الطبيعية سيجعلا مصر وجهة جذابة للغاية للمستثمرين بمصادر الطاقة المتجددة وسيعزز من قدرتها التنافسية
(*) لا تشمل الطاقة الكهرومائية
المصدر: British Petroleum - Fitch Solutions

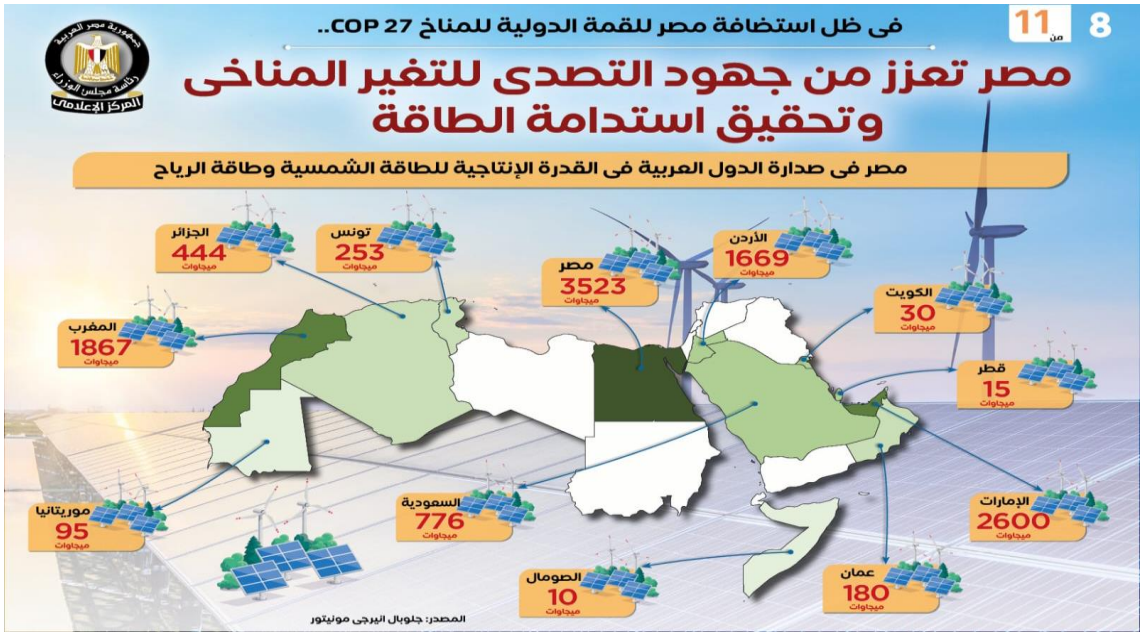
8 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مصر فى صدارة الدول العربية فى القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية وطاقة الرياح
الجزائر 444 ميجاوات
تونس 253 ميجاوات
مصر 3523 ميجاوات
الأردن 1669 ميجاوات
الكويت 30 ميجاوات
المغرب 1867 ميجاوات
قطر 15 ميجاوات
موريتانيا 95 ميجاوات
السعودية 776 ميجاوات
الإمارات 2600 ميجاوات
الصومال 10 ميجاوات
عمان 180 ميجاوات
المصدر: جلوبال انيرجى مونيتور

9 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
مصر تحقق تقدماً ملحوظاً فى المؤشرات الدولية للطاقة المتجددة
مصر ضمن 5 دول فقط بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستحوذ على ثلاثة أرباع من مقدار التوسع فى الطاقة الاستيعابية لمصادر الطاقة المتجددة التى من المتوقع أن تتضاعف خلال الخمس سنوات المقبلة "حسب الوكالة الدولية للطاقة"
13 مركزاً تقدمتها مصر فى مؤشر الدول الأكثر جاذبية فى قطاع الطاقة المتجددة
مارس 2015 المركز 39
مايو 2022 المركز 26
5 مراكز تقدمتها مصر فى مؤشر تغير المناخ CCPI
2014 المركز 26
2022 المركز 21
مصر الثالثة عربيًا والأولى بشمال أفريقيًا فى معدل النمو المتوقع للطاقة الاستيعابية لمصادر الطاقة المتجددة فى السنوات الخمس القادمة، ومن المتوقع أن تنمو الطاقة الاستيعابية للطاقة المتجددة فى مصر بنسبة 68% "حسب الوكالة الدولية للطاقة"
35 مراكزاً تقدمتها مصر فى مؤشر الاستدامة البيئية
2015 المركز 77
2021 المركز 42
5 مراكز تقدمتها مصر فى مؤشر التحول الفعال بمجال الطاقة
2018 المركز 81
2021 المركز 76
المصدر: climate change performance index - الوكالة الدولية للطاقة - Ernest & Young global limited - World Economic Forum

10 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
الرؤية الدولية لجهود مصر فى تنمية مصادرها من الطاقة المتجددة
الوكالة الدولية للطاقة
أدركت مصر الفرص التى يوفرها الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة باستراتيجيتها المتكاملة للطاقة المستدامة 2035، والتى تسعى من خلالها لضمان أمن الطاقة واستقرارها واستدامتها، كما تعكس مشروعاتها للطاقة المتجددة عزمها على تحويل تلك الرؤية إلى حقيقة واقعة
حققت مصر تقدمًا ملحوظًا فى تطوير سياسات وأطر تنظيمية فعالة لتمكين وتوظيف مصادر الطاقة المتجددة، فضلاً عن اكتساب الخبرة فى تنفيذ مجموعة كبيرة من المشروعات خاصة المتعلقة بتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح
البنك الدولى
تتخذ مصر خطوات لتسريع الانتقال إلى نموذج تنموى شامل ومراع للبيئة وأكثر استدامة وقدرة على الصمود، وهذه عملية مشتركة لتحسين نوعية الحياة للمصريين، بما فى ذلك الفئات الأكثر احتياجا بالمجتمع، بما يمكنها من الاستفادة من مشروعات التنمية، وفى الوقت نفسه التمتع بحياة صحية منتجة
معهد التمويل الدولى
تحدد مصر مجموعة من أهداف التخفيف من غازات الاحتباس الحرارى، ورغم كونها أكبر منتج من خارج أوبك وأكبر مستهلك للنفط والغاز بالقارة الأفريقية، إلا أنها تهتم اهتمامًا كبيرًا بالطاقة النظيفة كوسيلة لتأمين وتنويع قاعدة طاقتها مع استخدام مواردها الطبيعية الضخمة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
تعتبر مصر دولة رائدة فى الاقتصاد الأخضر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فهى من البلدان التى تهدف للمشاركة بشكل استباقى وبناء فى المضى قدمًا فى ذلك المجال

11 من 11
فى ظل استضافة مصر للقمة الدولية للمناخ COP 27..
مصر تعزز من جهود التصدى للتغير المناخى وتحقيق استدامة الطاقة
المؤسسات الدولية تبرز نمو صادرات الكهرباء ومشروعات الربط الكهربائى
فيتش
صادرات الكهرباء ومشروعات الهيدروجين الأخضر ستدفع النمو طويل المدى لقطاع الطاقة المصرى
سيظل فائض إمدادات الطاقة فى مصر مرتفعاً خلال السنوات العشر المقبلة، وتعطى الدولة المصرية الأولوية للاستثمار فى مشروعات الربط الكهربائى الجديدة بهدف أن تصبح مركزاً إقليمياً لإمدادات الكهرباء
تعزز خطط الربط الكهربائى الحالية نظرتنا لنمو صادرات الكهرباء المصرية وعلى رأسها مشروع الربط بين مصر واليونان وقبرص والذى سيوفر مصدراً موثوقاً للكهرباء من مصر سيغذى الشبكة الأوروبية المترابطة عبر اليونان
الوكالة الدولية للطاقة
مشروع الربط الكهربائى بين مصر والسعودية سيسمح بتبادل ما يصل إلى 3 آلاف ميجاواط من الطاقة، ويعد المشروع هو الأول من نوعه بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
بلومبرج
تمتلك مصر مزايا كمنتج للطاقة المتجددة، تحاول استغلال تلك المزايا بجانب ما لديها من فائض بالكهرباء لتصبح مركزاً إقليمياً لصادرات الكهرباء، ويعتبر توقيع اليونان ومصر اتفاقاً للربط الكهربائى هو أول اتفاق من نوعه يتم بين أوروبا وأفريقيا بجنوب شرق المتوسط
مجموعة أكسفورد للأعمال
تخطط مصر للحفاظ على فائض بقدرات توليد الطاقة مما يمكنها من زيادة صادراتها للبلدان المجاورة، وقد تم بالفعل إبرام عدة اتفاقات للربط مع السعودية والسودان وقبرص واليونان

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

- ***التمويل متناهي الصغر***

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر[10]:**

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.

- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

- **السيدة الأستاذة / نيفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، مراعاة الاشتراطات البيئية في كافة المشروعات الحاصلة على الدعم[11].**

- أكدت السيدة الأستاذة / نيفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، على أن استضافة مصر لمؤتمر المناخ cop27 تؤكد على ثقة المجتمع الدولي في سياسات الدولة المصرية وقيادتها الرشيدة وقدرتها على إدارة ملف التحديات المناخية باقتدار على الرغم من الظروف التي يشهدها العالم حاليا مؤكدة أن جهاز تنمية المشروعات جزء أساسي في منظومة الدولة التي تعمل وفقا لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية لضمان التزام قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالمعايير البيئية حيث يقوم الجهاز بالتعاون الوثيق مع مختلف أجهزة الدولة باتخاذ خطوات فعالة تجاه تحقيق التنمية المستدامة واعتمادها في مختلف مجالات عمله.

- وأوضحت أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يعتبر من أولى المؤسسات التنموية التي تقوم بإطلاق مبادرة لتمويل المشروعات الصغيرة التي تراعي المعايير البيئية وتساهم في التصدي للتحديات والتغيرات المناخية، وذلك بإطلاقه للعديد من المشروعات التي تسهم في تنفيذ الخطط القومية للدولة في مجال حماية البيئة، ومن بينها تقديم مختلف أوجه الدعم لنماذج المشروعات التنموية المستدامة مثل تمويل محطات توليد الكهرباء ومشروعات توليد الغاز الحيوي (البيوجاز) فضلا عن تقديمه مختلف أوجه الدعم المالي والفني لمشروعات تطوير وإحلال مكامير الفحم البدائية ومشروعات كبس وجمع قش الأرز.

- وأكدت على أن الجهاز يعمل على تشجيع الشباب على إقامة مشروعات تنموية مستدامة ملتزمة بالمعايير البيئية مؤكدة على أن الجهاز يشترط في مختلف المشروعات الصغيرة التي يمولها أن تكون صديقة للبيئة وأن تلتزم بالمعايير والاشتراطات التي من شأنها حماية البيئة.

---

10 http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

11 https://www.youm7.com/story/2022/11/7/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89/5968179

- وأوضحت الأستاذة / نيفين جامع، أن الجهاز يعتمد في استراتيجيته في مجال حماية البيئة على التعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة وكافة الشركاء المعنيين بهذا المجال، لتبادل الخبرات والمعرفة مع المنظمات القومية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية البيئة، وترجمة التوصيات والاشتراطات في مجال أنشطة الجهاز التنموية، فضلا عن حرصه على تعزيز أوجه التعاون مع الجهات المانحة على تقديم الدعم للمشروعات والبرامج البيئية التي ينفذها الجهاز، وكذلك تنفيذ مشروعات للبنية الأساسية المجتمعية تحمل طابعا بيئيا كحملات النظافة والتوعية البيئية، ورفع المخلفات، وحماية جوانب نهر النيل، وإزالة الحشائش وتطهير الترع خاصة في المناطق الأكثر احتياجا.

- وأشارت أن جهاز تنمية المشروعات أطلق العديد من المبادرات لتنفيذ مشروعات جديدة تراعي الاشتراطات والمواصفات البيئية العالمية في مختلف محافظات الجمهورية، حيث تساهم تلك المشروعات في تطوير البنية الأساسية والخدمات المجتمعية بشكل مستدام، ومنها تطوير وإحلال مكامير الفحم البدائية بأخرى متطورة ومشروعات جمع وكبس قش الأرز ومشروعات جمع وفرم حطب القطن والذرة والمحاصيل الزراعية وتوليد الغاز الحيوي (البيوجاز) وإعادة تدوير المخلفات ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية).

- **السيدة الأستاذة / نيفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، جهاز تنمية المشروعات ينفذ خطة طموحة لتشجيع التصدير[12].**

- أكدت الأستاذة / نيفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على حرص الجهاز على تنفيذ توجيهات الدولة لتطوير إنتاجية وقدرات المشروعات الصغيرة لتغطية احتياجات السوق المحلى والحصول على فرص تصديرية، وأشارت إلى أن الجهاز يعمل على تنفيذ استراتيجية طموحة لتسويق منتجات أصحاب المشروعات الصغيرة في الخارج من خلال التعاون مع العديد من المنصات التجارية العالمية الكبرى والاستفادة من خبراتها وإمكانياتها لتصدير منتجات مشروعات الشباب إلكترونيا أو من خلال مشاركة الجهاز في العديد من المعارض الدولية، وإتاحة الفرصة لأصحاب المشروعات الصغيرة لعرض منتجاتهم في الخارج وإبرام تعاقدات للتصدير.

- وأوضحت أن تم توقيع "مشروع التدريب خطوة للتصدير" الذي يتم تنفيذه بالتعاون بين جهاز تنمية المشروعات والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومركز تدريب التجارة الخارجية التابع لوزارة التجارة والصناعة؛ وذلك تحت رعاية جامعة الدول العربية.

- وأكدت أن اتفاقية الشراكة الموقعة جاءت في إطار حرص جهاز تنمية المشروعات على تنفيذ خطة الدولة وتوجيهات القيادة السياسية برفع معدلات الصادرات المصرية والتعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات المعنية لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة لرفع جودة منتجاتها وفتح أسواق جديدة أمامها بمختلف دول العالم.

- وأوضحت الأستاذة / نيفين جامع أنه تم التنسيق بين جهاز تنمية المشروعات ووزارة التجارة والصناعة ممثلة في مركز تدريب التجارة الخارجية بهدف تنفيذ برنامج لتدريب وتأهيل 600 من اصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر القائمة أو الجديدة الراغبين في التوجه نحو التصدير ولديهم بالفعل منتج تنافسي مطلوب عالميا مع التركيز على المشروعات الإنتاجية والتصنيع الزراعي، وذلك بتمويل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بهدف خلق جيل جديد من المصدرين وتطوير القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية من خلال توفير منتج متميز يتمتع بالجودة والقدرة على المنافسة وما يتبعه من زيادة الانتاجية والقدرة علي التشغيل.

- وأضافت أنه سيتم توقيع اتفاقية شراكة أخرى مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتدريب وتأهيل ٥٠ سيدة من صاحبات المشروعات الصغيرة اليدوية والتراثية ممن شاركن في فعاليات معرض تراثنا للحرف اليدوية والتراثية وغيرهن من صاحبات المشروعات اليدوية والتراثية وذلك لتطوير منتجاتهن وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال تدريبهن على مهارات التسويق وتصوير المنتجات ومهارات التفاوض وإنشاء العلامات التجارية فضلا عن إتاحة التمويلات اللازمة لهم للتوسع والتطوير بالإضافة إلى مساعدتهن للانضمام للقطاع الرسمي.

- وأشارت إلى أن توقيع الاتفاقيات والبروتوكولات مع الجهات الدولية يهدف لتعزيز قدرات الجهاز وتنفيذ محاور البرنامج الوطني لتنمية وتطوير المشروعات، وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها، وتحفيز المواطنين على الدخول إلى سوق العمل من خلال هذه المشروعات، ونشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار، وتنسيق جهود كافة الجهات المعنية في هذا المجال.

[12] https://www.youm7.com/story/2022/10/30/%D9%86%D9%8A%D9%81%D9%8A%D9%86-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%86%D9%81%D8%B0-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%B7%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%AC%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1/5958764

- ***الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:***

تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

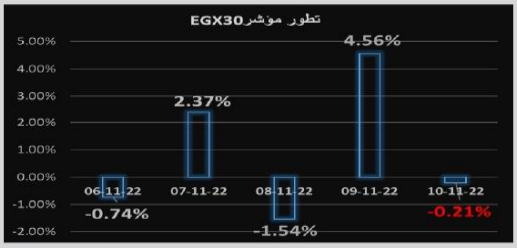

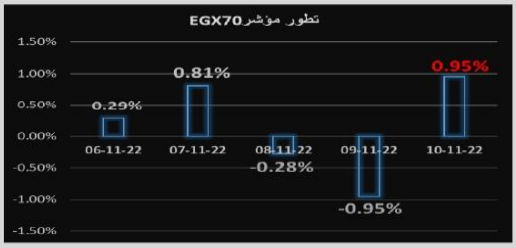

تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -٠,٢١% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ١٠ نوفمبر ٢٠٢٢، مقارنة بنسبة -٠,٧٤% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ٠,٩٥% مقارنة بانخفاض بنسبة ٠,٢٩% في بداية الأسبوع.

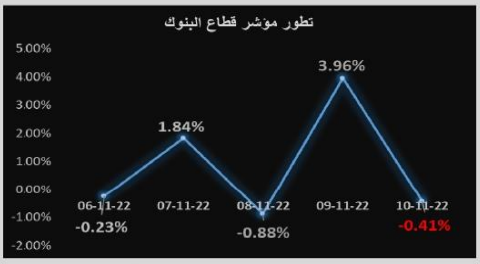

سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -٠,٤١% مقارنةً بنسبة -٠,٢٣% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٠,٤٧%، مقارنة بانخفاض بنسبة -٢,٢٨% في بداية الأسبوع.

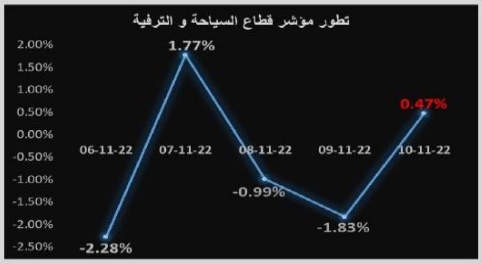

فئات المستثمرين

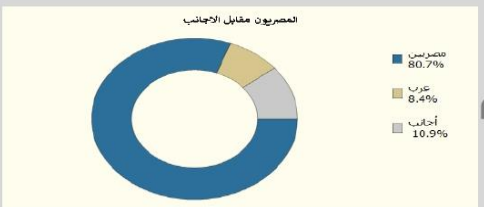

رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1) يوضح تقرير وزارة التعاون الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار، اللذان يشيران إلى أن مصر تدعم الاقتصاد الأخضر بشراكاتها الدولية:**